



المملكة المغربية
وزارة الاتصال

العدد: 19

سلسلة دفاتر الصحراء المغربية

مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية

طبعة جديدة

بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

نوفمبر 2015

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴻⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴻⴳⴷⴰⵏⵜ



المملكة المغربية

العدد: التاسع عشر

سلسلة دفاتر الصحراء

مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية

طبعة جديدة

بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

نونبر 2015

سلسلة «دفاتر الصحراء»
إصدار وزارة الاتصال بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء
نونبر 2015

- منشورات وزارة الاتصال

- رقم الإيداع القانوني : 2015MO3529

- ردمك: 4-75-458-9954-978

- السنة: 2015

- شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، الرباط، المملكة المغربية

- www.mincom.gov.ma

فهرس

رسالة تقديم سفير المغرب لدى الأمم المتحدة لمشروع
الحكم الذاتي بالصحراء المغربية..... 3

نص مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية..... 7

رسالة تقديم سفير المغرب لدى الأمم المتحدة لمشروع الحكم الذاتي بالصحراء المغربية

(الأربعاء 11 أبريل 2007)

”معالي الأمين العام، كما تعلمون، لم تفتأ المملكة المغربية تعمل، بعزم وإخلاص، على إيجاد حل للخلاف المتعلق بالصحراء، لما فيه صالح جميع دول المغرب العربي، وبما يكفل الأمن والاستقرار الجهويين.

ومن هذا المنطلق، دأبت المملكة على تقديم دعم قوي وصادق، للمجهودات المبذولة من طرف الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى حل نهائي ومتفاوض بشأنه لهذه القضية.

وأمام استحالة تطبيق المقترحات السابقة، الهادفة إلى حل هذا الخلاف، أصبح هذا الملف في طريق مسدود، مما حدا بمجلس الأمن، منذ 2004، للدعوة إلى تجاوزه، بغية التوصل إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف.

واستجابة لهذا النداء، يشرفني أن أوافيكم بالوثيقة المتضمنة لـ ”المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء“، وذلك في إطار سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

إنها مبادرة توافقية وخلّاقة، مسؤولة ومنفتحة، ستمكن، بالنظر لمضمونها وغايتها، جميع الصحراويين، سواء منهم المقيمون داخل المملكة، أو الموجودون بالخارج، من التدبير الديمقراطي لشؤونهم المحلية، من خلال هيئات تمثيلية، تشريعية وتنفيذية، وقضائية.

كما تتيح هذه المبادرة تجسيد مبدأ تقرير المصير، من خلال تعبير حر ديمقراطي وعصري، بشأن نظام الحكم الذاتي. وهي بذلك مطابقة للشرعية الدولية، مستوعبة للقواعد والمعايير العالمية المعمول بها في مجال الحكم الذاتي، فضلا عن كونها تكفل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، كما هو متعارف عليها عالميا، ويكرسها دستور المملكة.

وإن اقتناع المملكة المغربية لراسخ بأن هذا المقترح سيخلق دينامية جديدة، على مستوى المسار الأممي المتعلق بتسوية هذا الخلاف، باعتباره يشكل قاعدة للحوار والتفاوض والتوافق.

وفي هذا الصدد، تعبر المملكة المغربية عن استعدادها للانخراط، بكل عزم، في مفاوضات جديّة وعميقة مع الأطراف الأخرى، وذلك من أجل المساهمة الفعلية في إيجاد حل سياسي ونهائي، مقبول من طرف الجميع، طالما انتظره المجتمع الدولي.

وبفضل المسلسل الديمقراطي والاستشارات الداخلية واسعة النطاق، التي تم إنغاؤها بمشاورات على الصعيد الدولي، يكون المغرب قد لبى النداء الصادر عن المجموعة الدولية، من خلال

القبول بالانخراط في مفاوضات معمقة ودقيقة بخصوص مختلف جوانب هذه المبادرة.

وتأمل المملكة المغربية أن تجد لدى الأطراف الأخرى، نفس الإرادة السياسية، للعمل بحسن نية، للتوصل إلى الحل النهائي المنشود لهذا الخلاف، والذي من شأنه إشاعة السلم والأمن في محيط جيو-استراتيجي محفوف بالمخاطر والتهديدات، وتوفير الظروف المواتية، انسجاما مع تطلعات الشعوب المغربية، لانبثاق اتحاد مغرب عربي مستقر، متضامن، مزدهر وديمقراطي، باعتباره شريكا فاعلا في تعزيز التضامن الإفريقي، ومحاورا ذا مصداقية بالنسبة لمختلف شركاء المنطقة.

وإذ أوافيكم بالوثيقة المتضمنة لهذه المبادرة، أود أن أجدد لمعاليتكم تشبث المملكة المغربية بالمثل النبيلة التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة. وإن الشعب المغربي، بكل مكوناته ومشاربه، ليعقد آمالا كبيرة على ما تبذلونه ومبعوثكم الشخصي من مجهودات، قصد إقناع الأطراف الأخرى باغتنام إمكانية السلم التي تتيحها هذه المبادرة، والآفاق الواعدة التي تفتحها، من أجل مستقبل أفضل، يوفر الاستقرار والأمن والديمقراطية والازدهار للمنطقة برمتها.

وإني لأرجو من معاليكم التفضل بتوزيع هذه الرسالة، وكذا الوثيقة المرفقة بها، بإحاطهما بتقريركم المقبل لمجلس الأمن. وتقبلوا، معالي الأمين العام، فائق عبارات تقديري.“

نص مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء المغربية

1 - التزام المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي

1 - ما فتئ مجلس الأمن، منذ 2004، "يدعو الأطراف ودول المنطقة إلى مواصلة تعاونها التام مع الأمم المتحدة، لوضع مخرج للمأزق الراهن، ولإحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي".

2 - وتلبية لهذا النداء الصادر عن المجموعة الدولية، انخرطت المملكة المغربية في دينامية إيجابية وبناءة، ملتزمة بتقديم مبادرة للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء، في إطار سيادة المملكة ووحدتها الترابية الوطنية.

3 - تندرج هذه المبادرة في إطار بناء مجتمع ديمقراطي حديث، يركز على مقومات دولة القانون والحريات الفردية والجماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي مبادرة واعدة بانبثاق مستقبل أفضل لسكان الجهة، فضلا عن أن من شأنها أن تضع حدا للمعاناة من الفراق والنفي، وأن تساعد على تحقيق المصالحة.

4- تكفل المملكة المغربية، من خلال هذه المبادرة، لكافة

الصحراويين، سواء الموجودين في الداخل أو في الخارج، مكانتهم اللائقة ودورهم الكامل في مختلف هيئات الجهة ومؤسساتها، بعيدا عن أي تمييز أو إقصاء.

5.- ومن هذا المنطلق، سيتولى سكان الصحراء، وبشكل ديمقراطي، تدبير شؤونهم بأنفسهم من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تتمتع باختصاصات حصرية. كما ستتوفر لهم الموارد المالية الضرورية لتنمية الجهة في كافة المجالات، والإسهام الفعال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمملكة.

6.- تحتفظ الدولة باختصاصاتها في ميادين السيادة، لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية والاختصاصات الدستورية والدينية لجلالة الملك أمير المؤمنين.

7.- ترمي المبادرة المغربية، المفعمة بروح الانفتاح، إلى توفير الظروف المواتية للشروع في مسار للتفاوض والحوار، كفيل بأن يفضي إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف.

8.- يخضع نظام الحكم الذاتي، المنبثق عن المفاوضات، لاستشارة استفتائية للسكان المعنيين، طبقا لمبدأ تقرير المصير ولأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

9.- ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يوجه نداء إلى باقي الأطراف لكي تغتنم هذه الفرصة من أجل فتح صفحة جديدة في تاريخ المنطقة. كما يعبر عن استعداده للانخراط في مفاوضات جديدة

وبناءة، انطلاقا من هذه المبادرة، وكذا عن الإسهام في خلق مناخ الثقة الضرورية لإنجاحها.

10-. ولهذا الغاية، تبقى المملكة مستعدة للتعاون التام مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي.

2 - العناصر الأساسية للمقترح المغربي

11-. المشروع المغربي للحكم الذاتي مستلهم من مقترحات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن الأحكام الدستورية المعمول بها في الدول القريبة من المغرب جغرافيا وثقافيا. وهو مشروع يقوم على ضوابط ومعايير معترف بها عالميا.

أ - اختصاصات جهة الحكم الذاتي للصحراء

12-. يمارس سكان جهة الحكم الذاتي للصحراء، داخل الحدود الترابية للجهة، ومن خلال هيئات تنفيذية وتشريعية وقضائية، وفق المبادئ والقواعد الديمقراطية، عدة اختصاصات، ولا سيما في الميادين التالية:

* الإدارة المحلية والشرطة المحلية ومحاكم الجهة؛

* على المستوى الاقتصادي: التنمية الاقتصادية والتخطيط الجهوي وتشجيع الاستثمارات والتجارة والصناعة والسياحة والفلاحة؛

* ميزانية الجهة ونظامها الجبائي؛

* البنى التحتية: الماء والمنشآت المائية والكهربائية والأشغال العمومية والنقل؛

* على المستوى الاجتماعي: السكن والتربية والصحة والتشغيل والرياضة والضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية؛

* التنمية الثقافية: بما في ذلك النهوض بالتراث الثقافي الصحراوي الحساني؛

* البيئة.

13-. تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على الموارد المالية الضرورية لتحقيق تنميتها في كافة المجالات. وتتكون هذه الموارد بالخصوص مما يلي:

* الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن الهيئات المختصة للجهة؛

* العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية، المرصودة للجهة؛

* جزء من العائدات المحصلة من طرف الدولة والمتأتية من الموارد الطبيعية الموجودة داخل الجهة؛

* الموارد الضرورية المخصصة في إطار التضامن الوطني؛

* عائدات ممتلكات الجهة.

14.- تحتفظ الدولة باختصاصات حصرية، خاصة منها ما يلي:

* مقومات السيادة، لاسيما العلم والنشيد الوطني والعملة؛

* المقومات المرتبطة بالاختصاصات الدستورية والدينية للملك، بصفته أمير المؤمنين والضامن لحرية ممارسة الشعائر الدينية وللحريات الفردية والجماعية؛

* الأمن الوطني والدفاع الخارجي والوحدة الترابية؛

* العلاقات الخارجية؛

* النظام القضائي للمملكة.

15.- تباشر الدولة مسؤوليتها في مجال العلاقات الخارجية بتشاور مع جهة الحكم الذاتي للصحراء، وذلك بالنسبة لكل القضايا ذات الصلة المباشرة باختصاصات هذه الجهة. ويجوز لجهة الحكم الذاتي للصحراء، بتشاور مع الحكومة، إقامة علاقات تعاون مع جهات أجنبية بهدف تطوير الحوار والتعاون بين الجهات.

16.- يزاول مندوب الحكومة اختصاصات الدولة في جهة الحكم الذاتي للصحراء، المنصوص عليها في الفقرة 14 أعلاه.

17.- من جهة أخرى، تمارس الاختصاصات، التي لم يتم التنصيب على تخويلها صراحة، باتفاق بين الطرفين، وذلك عملاً بمبدأ التفريع.

18-. تمثل ساكنة جهة الحكم الذاتي للصحراء في البرلمان وبقاى المؤسسات الوطنية، وتشارك فى كافة الانتخابات الوطنية.

ب - هيئات الجهة:

19-. يتكون برلمان الحكم الذاتي للصحراء من أعضاء منتخبين من طرف مختلف القبائل الصحراوية، وكذا من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام المباشر من طرف مجموع سكان الجهة. كما يتعين أن تتضمن تشكيلة برلمان جهة الحكم الذاتي للصحراء نسبة ملائمة للنساء.

20-. يمارس السلطة التنفيذية فى جهة الحكم الذاتي للصحراء رئيس حكومة ينتخبه البرلمان الجهوى، وينصبه الملك.

21-. يتولى رئيس حكومة جهة الحكم الذاتي للصحراء تشكيل حكومة الجهة، ويعين الموظفين الإداريين الضرورىين لمزاولة الاختصاصات الموكولة إليه، بموجب نظام الحكم الذاتي. ويكون رئيس حكومة الجهة مسؤولاً أمام برلمان الجهة.

22-. يجوز للبرلمان الجهوى أن يحدث محاكم تتولى البت فى المنازعات الناشئة عن تطبيق الضوابط التى تضعها الهيئات المختصة لجهة الحكم الذاتي للصحراء. وتصدر هذه المحاكم أحكامها بكامل الاستقلالية، وباسم الملك.

23-. تتولى المحكمة العليا الجهوية، باعتبارها أعلى هيئة قضائية بجهة الحكم الذاتي للصحراء، النظر انتهاياً فى تأويل

قوانين الجهة، دون إخلال باختصاصات المجلس الأعلى والمجلس الدستوري للمملكة.

24-. يجب أن تكون القوانين التشريعية والتنظيمية والأحكام القضائية الصادرة عن هيئات جهة الحكم الذاتي للصحراء مطابقة لنظام الحكم الذاتي في الجهة، وكذا لدستور المملكة.

25-. يتمتع سكان الجهة بكافة الضمانات التي يكفلها الدستور المغربي في مجال حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليا.

26-. تتوفر جهة الحكم الذاتي للصحراء على مجلس اقتصادي واجتماعي يتشكل من ممثلي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعوية، ومن شخصيات ذات كفاءات عالية.

3 - مسار الموافقة على نظام الحكم الذاتي وتفعيله

27-. يكون نظام الحكم الذاتي للجهة موضوع تفاوض، وي طرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر، ضمن استشارة ديمقراطية. ويعد هذا الاستفتاء، طبقا للشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، بمثابة ممارسة حرة من لدن هؤلاء السكان لحقهم في تقرير المصير.

28-. وتحقيقا لهذا الغرض، تلتزم الأطراف بالعمل سويا، وبحسن نية، من أجل تفعيل هذا الحل السياسي، وموافقة سكان الصحراء عليه.

29-. كما تتم مراجعة الدستور المغربي وإدراج نظام الحكم الذاتي فيه، ضمانا لاستقرار هذا النظام وإحلاله المكانة الخاصة اللائقة به داخل المنظومة القانونية للمملكة.

30-. تتخذ المملكة المغربية كافة الإجراءات اللازمة من أجل إدماج الأشخاص الذين تتم عودتهم إلى الوطن، إدماجا تاما في حظيرته، وذلك في ظل ظروف تكفل الحفاظ على كرامتهم وسلامتهم وحماية ممتلكاتهم.

31-. ولهذه الغاية، تصدر المملكة بالخصوص عفوا شاملا يستبعد أي متابعة أو توقيف، أو اعتقال أو حبس، أو أي شكل من أشكال التهيب، يبنى على وقائع مشمولة بهذا العفو.

32-. بعد موافقة الأطراف على مشروع نظام الحكم الذاتي، يساهم مجلس انتقالي مكون من ممثلي الأطراف، في تدبير عودة سكان المخيمات إلى الوطن، ونزع السلاح والتسريح، وإعادة إدماج العناصر المسلحة التي توجد خارج تراب الجهة، وكذا في أي مسعى يهدف إلى إقرار هذا النظام وتطبيقه، بما في ذلك العمليات الانتخابية.

33-. إن المملكة المغربية لمقتنعة اليوم، مثل سائر أعضاء المجموعة الدولية، بأن حل الخلاف حول الصحراء لن يتأتى إلا بالتفاوض. وبناء على هذا الخيار، فإن المقترح الذي تطرحه على أنظار الأمم المتحدة، يشكل فرصة حقيقية من شأنها أن تساعد على انطلاق مفاوضات، بهدف التوصل إلى حل نهائي

لهذا الخلاف في إطار الشرعية الدولية، وعلى أساس إجراءات توافقية تنسجم مع الأهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

34.- وفي هذا السياق، يتعهد المغرب بالتفاوض، من أجل التوصل إلى حل سياسي نهائي ومقبول من جميع الأطراف، لتسوية هذا الخلاف، الذي تعانيه المنطقة برمتها. ومن أجل ذلك، فإن المملكة على استعداد للإسهام الفعال في توفير مناخ من الثقة، كفيل بالمساعدة على إنجاح هذا المشروع.

35.- تأمل المملكة المغربية أن تستوعب الأطراف الأخرى دلالة هذا المقترح بكل أبعاده، وأن تقدره حق قدره وتسهم فيه إسهاما إيجابيا وبناء، معتبرة أن الدينامية التي أفرزتها هذه المبادرة تتيح فرصة تاريخية لحل هذه القضية بصفة نهائية.

internationale et sur la base d'arrangements conformes aux buts et principes énoncés dans la Charte de l'ONU.

34. Dans ce cadre, le Maroc s'engage à négocier, de bonne foi, dans un esprit constructif d'ouverture et de sincérité, afin de parvenir à une solution politique définitive et mutuellement acceptable à ce différend dont la région pâtit. A cet effet, le Royaume est disposé à apporter une contribution active à la mise en place d'un climat de confiance qui pourra aboutir au succès de ce projet.

35. Le Royaume du Maroc nourrit l'espoir que les autres parties mesureront la signification et la portée de cette initiative, l'apprécieront à sa juste valeur et y apporteront une contribution positive et constructive. Le Royaume considère que la dynamique engendrée par cette initiative offre une chance historique pour régler définitivement cette question».

L'Initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara, est accompagnée d'une lettre de l'Ambassadeur, représentant permanent du Royaume du Maroc aux Nations Unies, El Mostafa Sahel.

dans des conditions garantissant leur dignité, leur sécurité et la protection de leurs biens.

31. A cette fin, le Royaume adoptera notamment une amnistie générale excluant toutes poursuites, arrestation, détention, emprisonnement ou intimidation de quelque nature que ce soit, fondées sur des faits objet de l'amnistie.

32. A la suite de l'accord des parties sur le projet d'autonomie, un Conseil transitoire composé de leurs représentants apportera son concours au rapatriement, aux opérations de désarmement, démobilisation et réinsertion des éléments armés se trouvant à l'extérieur du territoire ainsi qu'à tout autre action visant l'approbation et la mise en oeuvre du statut, y compris les opérations électorales.

33. A l'instar des membres de la Communauté internationale, le Royaume du Maroc est persuadé, aujourd'hui, que la solution du différend sur le Sahara ne peut être que le fruit d'une négociation. Dans cet esprit la proposition qu'il soumet aux Nations Unies constitue une réelle opportunité à même de favoriser des négociations ayant pour finalité de parvenir à une solution définitive à ce différend, dans le cadre de la légalité

sociaux, professionnels et associatifs, ainsi que de personnalités hautement qualifiées.

III- Processus d'approbation et de mise en oeuvre du statut d'autonomie:

27. Le statut d'autonomie de la Région fera l'objet de négociations et sera soumis à une libre consultation référendaire des populations concernées. Ce référendum constitue, conformément à la légalité internationale, à la Charte des Nations Unies et aux résolutions de l'Assemblée Générale et du Conseil de Sécurité, le libre exercice, par ces populations, de leur droit à l'autodétermination.

28. A cette fin, les parties s'engagent à oeuvrer conjointement, et de bonne foi, en faveur de cette solution politique et de son approbation par les populations du Sahara.

29. De surcroît, la Constitution marocaine sera révisée, le statut d'autonomie y sera incorporé comme gage de sa stabilité et de sa place particulière dans l'ordonnancement juridique national.

30. Le Royaume du Maroc prendra toutes les mesures nécessaires afin d'assurer aux personnes qui seront rapatriées une réinsertion complète au sein de la collectivité nationale,

22. Des juridictions peuvent être créées par le Parlement régional afin de statuer sur les litiges nés de l'application des normes édictées par les organes compétents de la Région autonome du Sahara. Leurs décisions seront rendues, en toute indépendance, au nom du Roi.

23. Le Tribunal Régional Supérieur, la plus haute juridiction dans la Région autonome du Sahara, statue en dernier ressort, sur l'interprétation de la loi de la région, sans préjudice des compétences de la Cour suprême et du Conseil constitutionnel du Royaume.

24. Les lois, les règlements et les décisions de justice émanant des organes de la Région autonome du Sahara doivent être conformes au Statut d'autonomie de ladite Région et à la Constitution du Royaume.

25. Les populations de la Région bénéficieront de toutes les garanties qu'apporte la Constitution marocaine en matière de droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus.

26. La Région autonome du Sahara disposera d'un Conseil économique et social composé de représentants des secteurs économiques,

18. Les populations de la Région autonome du Sahara sont représentées au sein du Parlement et des autres institutions nationales. Elles participent à toutes les consultations électorales nationales.

B - Les organes de la Région :

19. Le Parlement de la Région autonome du Sahara sera composé de membres élus par les différentes tribus sahraouies, et de membres élus au suffrage universel direct par l'ensemble de la population de la Région. La composition du Parlement de la Région Autonome du Sahara devra comprendre une représentation féminine appropriée.

20. Le pouvoir exécutif de la région autonome du Sahara sera exercé par un Chef de Gouvernement élu par le Parlement régional. Il est investi par le Roi. Le Chef de Gouvernement est Représentant de l'Etat dans la région.

21. Le Chef du Gouvernement de la Région autonome du Sahara forme le gouvernement de la Région et nomme les administrateurs nécessaires pour exercer les pouvoirs qui lui sont dévolus en vertu du statut d'autonomie. Il est responsable devant le Parlement de ladite Région.

- Les attributs liés aux compétences constitutionnelles et religieuses du Roi, Commandeur des croyants et Garant de la liberté du culte et des libertés individuelles et collectives.
- La sécurité nationale, la défense extérieure et de l'intégrité territoriale.
- Les relations extérieures.
- L'ordre juridictionnel du Royaume.

15. La responsabilité de l'Etat dans le domaine des relations extérieures sera exercée en consultation avec la Région autonome du Sahara concernant les questions qui se rapportent directement aux attributions de cette Région. La Région Autonome du Sahara peut, en concertation avec le Gouvernement, établir des liens de coopération avec des Régions étrangères en vue de développer le dialogue et la coopération inter-régionale.

16. Les compétences de l'Etat dans la Région autonome du Sahara, telles que prévues au paragraphe 13 ci-dessus, seront exercées par un Délégué du Gouvernement.

17. Par ailleurs, les compétences qui ne sont pas spécifiquement attribuées seront exercées, d'un commun accord, sur la base du principe de subsidiarité.

- culturel, y compris la promotion du patrimoine culturel sahraoui hassani.
- De l'environnement.

13. La Région autonome du Sahara disposera des ressources financières nécessaires à son développement dans tous les domaines. Ces ressources seront notamment constituées par:

- les impôts, taxes et contributions territoriales édictés par les organes compétents de la Région.
- Les revenus de l'exploitation des ressources naturelles affectés à la Région.
- la partie des revenus des ressources naturelles situées dans la Région et perçus par l'Etat.
- Les ressources nécessaires allouées dans le cadre de la solidarité nationale.
- Les revenus provenant du patrimoine de la Région.

14. L'Etat conservera la compétence exclusive, notamment sur:

- les attributs de souveraineté, notamment le drapeau, l'hymne national et la monnaie.

et standards internationalement reconnus.

A - Les compétences de la Région autonome du Sahara:

12. Dans le respect des principes et des procédures démocratiques, les populations de la Région autonome du Sahara, agissant par l'intermédiaire d'organes législatif, exécutif et judiciaire auront, dans les limites territoriales de la Région, la compétence notamment dans les domaines :

- de l'administration locale, de la police locale et des juridictions de la Région.
- économique : le développement économique, la planification régionale, l'encouragement des investissements, le commerce, l'industrie, le tourisme, et l'agriculture.
- Du budget et de la fiscalité de la Région.
- Des infrastructures : l'eau, les installations hydrauliques, l'électricité, les travaux publics et le transport.
- Social : l'habitat, l'éducation, la santé, l'emploi, le sport, la sécurité et la protection sociale

processus de dialogue et de négociation débouchant sur une solution politique mutuellement acceptable.

8. Le statut d'autonomie, résultat des négociations, sera soumis à une consultation référendaire des populations concernées, conformément au principe de l'autodétermination et des dispositions de la Charte des Nations Unies.

9. Dans cette perspective, le Maroc lance un appel aux autres parties pour qu'elles saisissent cette occasion d'écrire une nouvelle page dans l'histoire de la région. Il est prêt à s'engager dans une négociation sérieuse et constructive sur la base de l'esprit de cette initiative, ainsi qu'à apporter sa contribution à la création d'un climat de confiance.

10. A cette fin, le Royaume demeure disposé à coopérer pleinement avec le Secrétaire général de l'ONU et son Envoyé Personnel.

II- Les éléments de base de la proposition marocaine :

11. Le projet marocain d'autonomie s'inspire des propositions pertinentes de l'ONU et des dispositions constitutionnelles en vigueur dans les Etats géographiquement et culturellement proches du Maroc, et s'appuie sur des normes

libertés individuelles et collectives et le développement économique et social. Comme telle, elle apporte la promesse d'un avenir meilleur pour les populations de la région, met fin à la séparation et à l'exil et favorise la réconciliation.

4. Par cette initiative, le Royaume du Maroc garantit à tous les Sahraouis à l'extérieur comme à l'intérieur, toute leur place et tout leur rôle, sans discrimination ni exclusive, dans les instances et institutions de la région.

5. Ainsi, les populations du Sahara géreront elles-mêmes et démocratiquement leurs affaires à travers des organes législatif, exécutif et judiciaire dotés de compétences exclusives. Elles disposeront des ressources financières nécessaires au développement de la région dans tous les domaines et participeront, de manière active, à la vie économique, sociale et culturelle du Royaume.

6. L'Etat conservera ses compétences dans les domaines régaliens, en particulier la défense, les relations extérieures et les attributions constitutionnelles et religieuses de Sa Majesté le Roi.

7. L'initiative marocaine, inspirée par un esprit d'ouverture, tend à créer les conditions d'un

l'initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara

Le Maroc a présenté, mercredi le 11 Avril 2007, au Secrétaire général des Nation Unies, M. Ban ki-Moon, l'initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara.

1 - L'engagement du Maroc en faveur d'une solution politique définitive :

1. Depuis 2004, le Conseil de sécurité appelle régulièrement «les parties et les Etats de la région à continuer de coopérer pleinement avec l'ONU pour mettre fin à l'impasse actuelle et progresser vers une solution politique».

2. En réponse à cet appel de la communauté internationale, le Royaume du Maroc s'est inscrit dans une dynamique positive et constructive, en s'engageant à soumettre une initiative pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara, dans le cadre de la souveraineté du Royaume et de son unité nationale.

3. Cette initiative s'inscrit dans le cadre de l'édification d'une société démocratique et moderne, fondée sur l'Etat de droit, les

En vous transmettant le document portant cette initiative, le Royaume du Maroc traduit son attachement aux nobles idéaux incarnés par la Charte de l'ONU. Le peuple marocain, dans toutes ses composantes et sensibilités, nourrit de grands espoirs dans vos efforts et ceux de votre Envoyé Personnel, afin de convaincre les autres parties de saisir les chances de paix que cette initiative recèle et les perspectives prometteuses qu'elle offre pour un avenir meilleur de stabilité, de sécurité, de démocratie et de prospérité dans la région.

Je vous prie de bien vouloir diffuser cette lettre, ainsi que le document qui y est joint, en les annexant à votre prochain rapport au Conseil de Sécurité.

Veillez agréer, Monsieur le Secrétaire général, l'expression de ma parfaite considération».

négociation et le compromis.

A cet égard, le Royaume exprime sa disposition à s'engager, avec détermination, dans une négociation sérieuse et approfondie, avec les autres parties, en vue de contribuer concrètement à la réalisation de la solution politique, définitive et mutuellement acceptable, tant attendue par la communauté internationale.

Fort du processus démocratique et des larges consultations internes, enrichies par des concertations menées au niveau international, le Maroc répond à l'appel de la communauté internationale en acceptant de s'engager dans des négociations approfondies et détaillées sur les différents aspects de cette initiative.

Il espère trouver auprès des autres parties la même volonté politique et engagement de bonne foi afin d'aboutir à la résolution définitive de ce différend, de promouvoir la paix, la sécurité et la stabilité dans un environnement géopolitique menacé et de favoriser, conformément aux aspirations des peuples maghrébins, l'émergence d'une Union du Maghreb Arabe stable, solidaire, prospère et démocratique, acteur actif de la solidarité africaine et interlocuteur crédible des différents partenaires de la région.

«l'Initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara», dans le cadre de la souveraineté du Royaume, de son intégrité territoriale et de son unité nationale.

Il s'agit d'une initiative de compromis, novatrice, responsable et ouverte qui, par son contenu et sa finalité, permet à tous les sahraouis, qu'ils soient de l'intérieur ou de l'extérieur, de gérer eux-mêmes et démocratiquement leurs affaires à travers différents organes législatif, exécutif et judiciaire représentatifs.

Elle réalise le principe de l'autodétermination à travers une expression libre, démocratique et moderne sur le statut d'autonomie. Elle est, de ce fait, conforme à la légalité internationale, intègre les normes et standards internationaux en matière d'autonomie et garantit le respect et la promotion des Droits de l'Homme tels qu'ils sont universellement reconnus et consacrés par la constitution du Royaume.

Le Royaume du Maroc est profondément convaincu que cette proposition créera une dynamique nouvelle au niveau du processus onusien de règlement de ce différend, en servant de base pour le dialogue, la

Lettre de présentation au Secrétaire général des Nations Unies, Ban ki-Moon, de l'Initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara (mercredi le 11 Avril 2007).

«Monsieur le Secrétaire général.

Comme vous le savez, le Royaume du Maroc n'a cessé d'oeuvrer avec détermination et loyauté pour la résolution du différend relatif au Sahara, dans l'intérêt bien compris de tous les états du Maghreb, ainsi que de la sécurité et de la stabilité régionales. Il a, à cet égard, apporté un soutien constant et sincère aux efforts déployés par les Nations Unies, en vue de parvenir à un règlement définitif et négocié à cette question.

Face à l'impossibilité de mettre en application les propositions antérieures visant à résoudre ce différend, ce dossier se trouve dans une situation d'impasse que le Conseil de sécurité appelle, depuis 2004, à dépasser pour parvenir à une solution politique et mutuellement acceptable.

En réponse à cet appel, j'ai l'honneur de vous faire parvenir, ci-joint, le document contenant

Sommaire

Lettre de présentation au Secrétaire général des Nations Unies, Ban ki-Moon, de l'initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara (mercredi le 11 Avril 2007). **3**

l'Initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara **7**

Série « Les Carnets du Sahara»
Publication du Ministère de la Communication
à l'occasion du 40ème Anniversaire de la Marche Verte
Novembre 2015

- Publications du Ministère de la Communication
- DEPOT LEGAL: 2015MO3529
- ISBN : 978-9954-458-75-4
- Année: 2015
- Av. Allal El Fassi, Madinate Al Irfane, Rabat
- www.mincom.gov.ma



المملكة المغربية
وزارة الاتصال

Les Cahiers du Sahara Marocain

Numéro : 19

L'initiative marocaine pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara

Nouvelle édition

à l'occasion du 40ème anniversaire de la Marche Verte

Novembre 2015